



سوق العراق للاوراق المالية

IRAQ STOCK EXCHANGE

سوق العراق للاوراق المالية

العدد : ٩٤٤

التاريخ : ١١ / ٥ / ٢٠٢١

الى/شركات الوساطة بالاوراق المالية

م/ إطلاق التداول على أسهم الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية- مساهمة مختلطة
نهديكم أطيب تحياتنا...

إشارة إلى كتاب الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية المرقم 165 في
2021/5/11 ومرافقه محضر إجتماع الهيئة العامة للشركة المؤجل (غير المصدق) المنعقد بتاريخ
2021/5/9 .

سيتم إطلاق التداول على أسهم الشركة استنادا الى تعليمات رقم (2) لسنة 2015 إعتباراً من جلسة
يوم الاحد الموافق 2021/5/23 وسيكون السعر التأشيرى للسهم لأول جلسة تداول (8.010) دينار.
مع التقدير.

المرفقات : محضر اجتماع الهيئة العامة.

طه احمد عبد السلام

المدير التنفيذي

١١ / ٥ / ٢٠٢١



نسخة منه :

- هيئة الاوراق المالية ... مع التقدير.
- الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية... مع التقدير.
- قسم الانظمة الالكترونية لاجراء اللازم ... مع التقدير .
- قسم العمليات ورقابة التداول لاجراء اللازم ... مع التقدير.
- مركز الابداع ... مع التقدير.
- قسم العلاقات العامة للمتابعة ... مع التقدير .
- لوحة الاعلانات والموقع الالكتروني لسوق العراق للاوراق المالية وصفحة السوق على Facebook .

المسؤولية القانونية استنادا الى قانون (74) لسنة 2004.

((ينظم سوق العراق للاوراق المالية التعامل بأسهم الشركات المساهمة العراقية المدرجة والمسجلة في مركز الابداع العراقي ، من
خلال شركات الوساطة العراقية المرخصة من قبل هيئة الاوراق المالية)) .

رؤى

الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية

شركة مساهمة (قطاع مختلط)

محضر اجتماع الهيئة العامة الموزع للشركة الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية /المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٥/٩ في مقر الشركة الكائن في - بغداد-المسيح - محلة ٩٢٩ زقلى ١٤ - بنابة ١٦ .

بناءً على الدعوة الموجهة من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة ووفقاً لأحكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته عقدت الهيئة العامة اجتماعها الموزع في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد المصادف ٢٠٢١/٥/٩ في مقر الشركة الكائن في بغداد المسيح / محلة ٩٢٩ زقلى ١٤ - بنابة ١٦ . كما حضر الاجتماع ممثل دائرة مسجل الشركات السيد عمار جمعة حسن واستناداً لأحكام المادة ٩٥ - أولاً من قانون الشركات فقد ترأس الجلسة السيد علي ياسين عبد الرضا رئيس مجلس الإدارة واستناداً لأحكام المادة ٩٥ - ثانياً - تم تعيين السيدة أودية عبد الملك مراقباً للجلسة والسيد مقداد سعيد محمد كاتباً للجلسة . وبالنظر لحضور من يحمل أصالة وإنابة مجموعة (٥٠٥٤٥٧٠٦٩٥) سهم خمسة مليارات وأربعة وخمسون مليوناً وخمسمائة وسبعون ألف وستمئة وخمسة وتسعون سهماً من أصل أسهم الشركة البالغة (٦٢٥٣١٧٥٠٢٥) سهم ستة مليارات ومائتان وثلاثة وخمسون مليوناً ومائة وخمسة وسبعون ألف وخمسة وعشرون سهماً ما نسبته ٨٠% من رأسمال الشركة حيث تم انتخاب السيد علي ياسين عبد الرضا رئيساً للهيئة العامة والمباشرة بمنهاج اجتماع الهيئة العامة .

١. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة لعام ٢٠١٩ .
تمت مناقشة التقرير من قبل الهيئة العامة حيث أوضح السيد علام الموسوي ملاحظته بتقديم تقارير عن مواقع الشركة وبشكل مفصل يتضمن المساحات ومبالغ الإيجار وكافة المعطومات .
وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة وبالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة لعام ٢٠١٩ .
٢. مناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية حول الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية لعام ٢٠١٩ والمصادقة عليها . ومناقشة الحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ والمصادقة عليه .
تم مناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية من قبل الهيئة العامة حيث قدم السيد إسماعيل نصيف لطيف احد مساهمي الشركة الذي يحمل أصالة وإنابة ما مجموعة ١٦٩٤٨٩٤٤٥ سهم الملاحظات التالية
- بخصوص الملاحظات الواردة في تقرير الرقابة المالية للحسابات الختامية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ فقرة العقود وما يتعلق بعقد بنابة السدير (ب) وفندق سبا والتجاوزات الكبيرة المرتكبة بعقديهما مما يثير الشكوك بوجود هدر في أموال الشركة للقطاع العام والخاص لذا نطلب من سيادتكم ووفقاً للإحكام

المادة ٩٦ أولاً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته بتثبيت ملاحظتنا في محضر الاجتماع وأطلب صدور قرار من هيئتك الموقرة بالتأكيد على قرار مجلس الإدارة الحالي في قراره المتخذ بالجلسة الخامسة المنعقدة في ٢٠٢١/٤/٢٤ بإقراره بالملاحظة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان حقوق الشركة ومستحققاتها وللأسباب التالية .

- توقيع عقد البنية جاء مخالفاً لقرار مجلس الإدارة رقم ٣ في جلسته الاستثنائية المنعقدة في ٢٠١٩/١/١٥ نص على عدم تجديد العقد .

- كذلك خالف قرار مجلس الإدارة رقم ٨ في جلسته الثانية المنعقدة في ٢٠١٩/٣/١٣ بالموافقة على مبلغ إيجار ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ خمسمائة مليون دينار

- خالف قرار مجلس الإدارة في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٥/١١ الذي نص على إنهاء العقد واستلام البنية في ٢٠١٩/٦/١

- تؤكد ملاحظة ديوان الرقابة المالية بعدم إجراء المزايدة العننية للحصول على أكبر منفعة .

- مبلغ الإيجار لبنية السد ير جاء مغايراً للجنة التثمين الأولى في ٢٠١٩/٣/١ وبمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ خمسمائة مليون دينار ولجنة التثمين الثانية في

٢٠١٩/١٢/١٦ والفارق الكبير بين مبلغ التثمين والمبلغ المؤجر والذي لم يسند أغلبه لغاية الآن كذلك فننق سبباً .

- جاء مغايراً لقرار الهيئة العامة بعدم منح مجلس الإدارة صلاحية الإيجار فوق ثلاث سنوات في حين عقد الإيجار ببنية السد ير أربعة سنوات .

- جاء مخالفاً لقرارات حكم قضائية مكتسبة الدرجة القطعية بفسخ عقد البنية بالدعوى المرقمة ٦٥١ /م/ ٢٠١٩ والاضطراب التنفيذية ٢٠١٩/٢٦٧٥ والمثبتة

بملاحظة ديوان الرقابة .

- صدور قرار منح المدير المفوض صلاحية توقيع العقد في الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٠٢٠/٦/٢١ في حين أن عمر المجلس قد انتهى في ٢٠٢٠/٣/٢٣ مخالفاً

للمادة ١٠٦ ثانياً من قانون الشركات علماً أن القرار جاء بأربعة أعضاء فقط واعترض هيئة السياحة بعدم قانونية الاجتماع بكتابتها المرقم ٤٦٢٦ في

٢٠٢٠/٦/٢١ ورغم ذلك تم توقيع العقود .

- صدور كتاب دائرة مسجل الشركات رقم ش/٥/ ٢٣٨٣٣ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٩ بتشكيل لجنة تفتيشية بالتجاوزات التي حصلت في الشركة ولم يحسم الموضوع

لحد الآن كذلك كتب هيئة النزاهة الواردة للشركة بخصوص توقيع عقد بنية السد

ير والموضوع لم يحسم لحد الآن .

- صدور كتاب دائرة العمل المرقم ٦٧٣ في ٢٠٢٠/١٠/٦ المعنون إلى وزارة التجارة دائرة مسجل الشركات بخصوص التجاوزات .

- عدم تقديم طلب مستأجر بنية السد ير (أي) الذي قدم على إيجار البنية بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ ستمائة مليون دينار سنوياً .

- مخالفة العقود صراحة للمادة رابعا (أ) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٦ الذي جاء نصه (للوزير المختص أو رئيس الجهة غير

المرتبطة بوزارة أو من بطول أي منهما بناءا على طلب المستأجر تمديد مدة عقد إيجار العقارات غير السكنية المؤجرة بالمزايدة العتية إذا كانت مدة الإيجار الأصلية تقل عن ١٠ سنوات وأن البنيتين كانتا مثقلتان بعقد إيجار طويلة لمدة ١٠ سنوات لنفس مستأجريها الحاليين

- منح مستأجر بنية المد ير (ب) إعفاء لمدة شهرين بدون أي موافقات أصولية أو سند قانوني .

- تم ختم وتوقيع عقد فنيق سبأ من قبل مدير التنفيذ المرتبط أصلا بمجلس الإدارة بشكل مباشر في حين نصت المادة (٥) من العقد المرقم ٩٧ في ٢٠٢٠/٤/٢٣ () يلتزم الطرف الثاني بتسديد بدل الإيجار السنوي عند توقيع العقد) وأن بدل الإيجار لم يسدد لغاية الآن لتبين لهيئتك الموافقة حجم التجاوزات والاستهانة بحقوق الشركة .

- بخصوص الدعوى المطامة من قبل عضوي مجلس الإدارة السيد عبد الكريم هادي مهدي المرقمة ٧٠٨/ب/٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢١ ودعوة بلال هيثم عبد المجيد المرقمة ١٥٠٨/ب/٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٩ والمكتسبة لصالح الشركة جاءت مخالفة للإحكام المادة ١٢٠ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ .

- كما طرح السيد علام الموسوي موضوع ترشيد النفقات بكافة أشكالها والتزام إدارة الشركة بمعالجة ملاحظات ديوان الرقابة المالية .

وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة وبالإجماع تكليف مجلس الإدارة الحالي باتخاذ كافة الإجراءات القانونية الكفيلة بضمان حقوق الشركة والحفاظ على مستحقاتها

٣. مناقشة توزيع مقسوم الأرباح والمصافقة عليها .

تم مناقشة تقسم مقسوم الأرباح البالغ ١٢٣٣٣٧١١٩٠ دينار مليار ومائتان وثلاثة وثلاثون مليون وثلاثمائة وواحد وسبعون ألف ومائة وتسعون دينار التي تمثل ما نسبته ١٩,٧% من رأس مال الشركة البالغ ٦٢٥٣١٧٥٠,٢٥ دينار ستة مليارات ومائتان وثلاثة وخمسون مليون ومائة وخمسة وسبعون ألف وخمسة وعشرون دينار وعطية قررت الهيئة العامة وبالإجماع توزيع مبلغ ١١٨٨١٠٣٢٥٥ دينار مليار ومائة وثمانية وثمانون مليون ومائة وثلاثة آلاف ومائتان وخمسة وخمسون دينار والتي تمثل ١٩% من رأس المال وتدوير مبلغ ٤٥٢٦٧٩٣٥ دينار خمسة وأربعون مليون ومائتان وسبعة وستون ألف وتسعمائة وخمسة وثلاثون دينار إلى العام القادم

٤. مناقشة إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومكافنتهم .

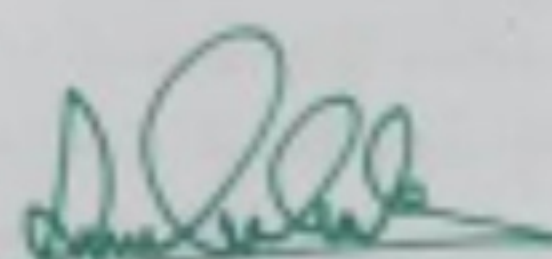
بعد المناقشة قررت الهيئة العامة وبالإجماع عدم مكافنتهم وتأجيل إبراء ذمتهم لحين انتهاء أعمال اللجنة التفتيشية .

٥. استناد للإحكام المادة ٨٩ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ قنمت السيدة

ضمياء سلمان داود معثلة دائرة العمل والمالكة لأكثر من ١٠% إضافة الفقرات التالية .

اولاً. تفعيل اللجنة التفتيشية المشكّلة برئاسة مسجل الشركات
وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة بالاجماع على تفعيل اللجنة التفتيشية برئاسة
مسجل الشركات
ثانياً. تخويل المدير المفوض بالتفاوض مع المستأجرين وعرض الموضوع على
الهيئة العامة في الجلسة القادمة.
وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة رفض الموضوع كونه من اختصاص مجلس
الادارة.

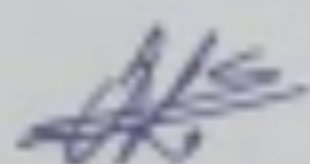
وعليه ختم المحضر



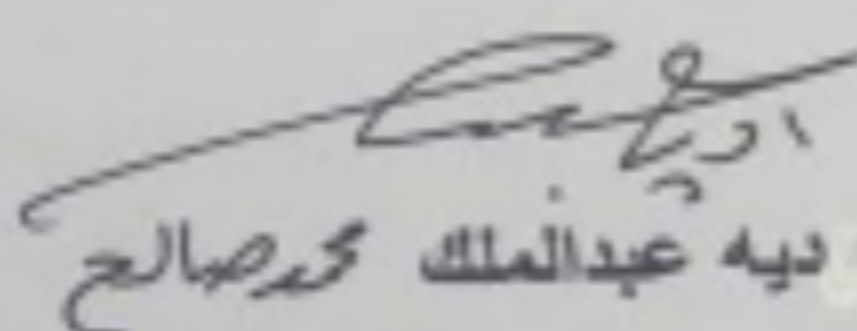
علي ياسين عبد الرضا
رئيس الهيئة

عمار جمعه حسن

ممثل دائرة مسجل الشركات



مقداد سعيد محمد
كاتب الجلسة



مراقب الجلسة